

نص إصدار

أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين (الدرس 3)
للشيخ المجاهد خالد باطرفي (حفظه الله)



المدة: 00:11:08 ساعة
انتاج: مؤسسة الملاحم
تاريخ النشر: جمادى الثانية 1442 هـ



نص إصدار: أصول التعامل مع أهل البدع والمخالفين (الدرس الثالث) للشيخ

خالد باطرفي (حفظه الله).

المدة: 00:11:08 ساعة.

تاريخ النشر: جمادى الثانية 1442 هـ.

إنتاج: مؤسسة الملاحم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشيخ خالد باطرفي - حفظه الله -:

ثالثاً: الأصل الثالث: "عدم إقرار المبتدع على ما أظهره من بدعة أو اتباعه عليها بل يجب إنكار ما وقع فيه من بدعة، والتعامل معه حسب بدعته وحسب حاله، في الغلظة واللين".

يعني كلما كانت البدعة أغلظ كلما كان الرد يكون أشد، وإذا كانت البدعة أهون يكون لين في الكلام، وقد نلين مع بعض من أغلظ في البدعة ونغلظ مع من ألان في البدعة للمصلحة في هذا الباب.

نحن قد ذكرنا في أثناء كلامنا هذا الباب، ولكن للتوضيح أكثر نذكره كذلك، يعني ليس معنى أنني لا أكفر أو لا أفسق أو لا أوثم من وقع في بدعة أو في خطأ أنني لا أنكر عليه، لابد من الإنكار وهذه من خصائص هذه الأمة أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

ثم يأتي بعد ذلك طريقة الإنكار على حسب حال الشخص وعلى حسب ما وقع فيه من خطأ.

المشكلة أن المتعصبة المقددة لا ينظرون إلى خطأ الشخص ولكن ينظرون إلى من خطأ الشخص، يعني يأتي مثلاً عالم من كبار علماء المسلمين ويخطئ خطأً، يقع في بدعة أو يقول قولاً قد يضر به أقواماً فيأتي الإنسان وينكر على هذا العالم فيأتي من يقول: من هذا حتى يرد على هذا؟ لا، أنت أنظر ماذا ذكر هذا العالم وما وقع فيه من خطأ فبعد ذلك هذا العالم

على عيوننا وعلى رأسنا ولكن الحق أحب إلينا من كل عالم، وكل يؤخذ من كلامه ويرد إلا النبي ﷺ والعجيب أن المخالفين في هذا الزمان دائماً يرددون هذا القول، عندما تأتي إليهم وتناقشهم في مسألة من المسائل في باب من أبواب يرددوا هذا القول: كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر.

وعرف هذا كثيراً من أتباع الجهمي والمدخلي، يرددون هذا الأمر كثيراً لكن عندما يأتي للحقيقة فإنه يعظم الأشخاص أكثر من الحق، وأنه يُخطئ المنهج ولا يُخطئ الأفراد هؤلاء والعجيب أنه يسوق لازم قوله ولا نلزمهم بذلك لكن لازم قوله أنه قد يخطئ الكتاب والسنة ولا يخطئ فلان وفلان وهذا باطل، هذا كلام باطل، الإنسان معرض للخطأ، كل بني آدم خطاء لكن الكتاب والنسبة معصومان عن الخطأ.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ)

فلا يقدم قول أبو بكر وعمر على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال ابن عباس رضي الله عنهما عندما قيل له، كيف نصلي في منى فقال قصر النبي ﷺ الصلاة في منى، فقالوا ولكن أبو بكر وعمر أتماها، فقال: تكاد تنزل عليكم حجارة من السماء أقول لكم قال رسول الله وتقولوا لي قال أبو بكر وعمر. هذا قول أبو بكر وعمر لا يقدم، مع أن النبي ﷺ يقول عندما جاءته المرأة فقالت له إذا جئت (يعني في العام القادم) فلم أجذك؟ قال: "ارجعي إلى أبي بكر" أحالها على أبو بكر، وفي الحديث

كذلك لا أذكر نص الحديث ولكن النبي ﷺ قال ارجعوا إلى أبي بكر وعمر أو كما قال ﷺ.

وكذلك قال عليه الصلاة والسلام وإنه من يعيش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي". أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، ومع ذلك لا يقدم قول أحد من هؤلاء الصحابة الكبار الفضلاء على قول رسول الله ﷺ ولا قول الله سبحانه وتعالى، فإذا كان هؤلاء الفضلاء العظماء الذين نحن اليوم نعيش واهتدينا بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل جهادهم بفضل تضحياتهم ﷺ وأرضاهم مع رسول الله ﷺ ومع ذلك لا يقدم قولهم على قول رسول الله.

فكيف بمن هو منهم من أهل الإسلام، من العلماء أو من غيرهم في هذا الزمان أو في غيره من الأزمنة.

فلا بد أن يكون عندنا قاعدة في هذا، فلا يكون عندنا أي حرج في أن نقول للمخطئ أخطأ ولو كان من خيرة خلق الله في هذا الزمان، وهذا لا يُنقص من قدره بل على العكس، إذا رجع عن الخطأ إلى الحق المبين له فهذا يزيد في فضله ويزيد في مكانته، وأما إذا استمر فضله ومكانته تبقى وخطؤه يُرد عليه، وكما قال النبي ﷺ "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" أي مردود عليه. ولو كان من كان، نعم ولو كان من كان.



قال شيخ الإسلام - رحمه الله - :
والذي يصدر عنه أمثال هذه الأمور إن كان معذوراً بقصور
في اجتهاده أو غيبة في عقله فليس من اتبعه بمعذور
مع وضوح الحق والسبيل....



قال شيخ الإسلام - رحمه الله - :
وإن كانت سيئته مغفورة لما اقترن بها من حسن قصد
وعمل صالح فيجب بيان المحمود والمذموم لئلا يكون
لبساً للحق والباطل .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتاب الاستقامة: "والذي يصدر عنه أمثال هذه الأمور (أي المخالفة) إن كان معذوراً بقصور في اجتهاده أو غيبة في عقله فليس من اتبعه بمعذور مع وضوح الحق والسبيل، وإن كانت سيئته مغفورة لما اقترن بها من حسن قصد وعمل صالح فيجب بيان المحمود والمذموم لئلا يكون لبساً للحق والباطل".

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

فهؤلاء ونحوهم ممن يخالف الشريعة ويبين له الحق فيعرض عنه يبجل الإنكار عليهم بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان والقلب وكذلك أيضا ينكر على من اتبع الأولين المعذورين في أقوالهم وأفعالهم

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

المخالفة للشرع فإن العذر الذي قام بهم منتف في حقه فلا وجه لمتابعتهم فيه ومن اشتبه أمره من أي القسمين هو توقف فيه فإن الإمام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة لكن لا يتوقف في رد ما خالف الكتاب ..



ويقول أيضا في الفتاوى: "فهؤلاء ونحوهم ممن يخالف الشريعة ويبين له الحق فيعرض عنه يجب الإنكار عليهم بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان والقلب وكذلك أيضا ينكر على من اتبع الأولين المعذورين في أقوالهم وأفعالهم المخالفة للشرع فإن العذر الذي قام بهم منتفٍ في حقه فلا وجه لمتابعتهم فيه ومن اشتبه أمره من أي القسمين هو توقف فيه فإن الإمام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة لكن لا يتوقف في رد ما خالف الكتاب والسنة فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: "من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد". انتهى.



قال شيخ الإسلام - رحمه الله - :
 وإن كان المخطئ المجتهد مغفورا له خطأه وهو مأجور على
 اجتهاده فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة
 واجب وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله



قال شيخ الإسلام - رحمه الله - :
 ومن علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يذكر على وجه
 الذم والتأثيم له فإن الله غفر له خطأه بل يجب لما فيه
 من الإيمان والتقوى موالاته ومحبته والقيام بما أوجب
 الله له من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك.

وقال في التأديب في الإنكار مع أهل الصلاح والمتأولة: "وإن كان المخطئ المجتهد مغفورا له خطأه وهو مأجور على اجتهاده فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله. ومن علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثيم له فإن الله غفر له خطأه بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى

موالاته ومحبه والقيام بما أوجب الله له من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك".

يعني مثلاً إذا أخطأ أحد العلماء أو شيء من هذا، فلا بد أن نذكر فضله وسبقه وخدمته للإسلام، ثم نذكر هذا الخطأ عليه، ما أحد ينكر عليه في هذا الأمر - الإنكار على من أخطأ - مع حفظ سابقته مع حفظ فضله مع حفظ خدمته للإسلام - لا ينكر عليه إلا متعصب أو جاهل، أما أهل العلم وأهل التقوى والعدل والإنصاف فلا ينكرون ذلك، هذا طبعاً إذا كان الأمر هذا واضح.

أما إذا كان من المسائل الخلافية يعني كما قال، قسمين، فالتوقف فيه هو الأولى، إذا كان من المسائل التي ما يتبين فيها هل هو صواب أو خطأ، فالتوقف أفضل، يعني ما ننكر إلا على شيء نحن نعلم أنه خطأ، نوضح هذا الخطأ، عذرنا للشخص لا ينفي أبداً الإنكار عليه، وتبين خطؤه وبدعته وما وقع فيه، مفهوم؟

هذا الأصل الثالث في طريقة التعامل مع أهل البدع والمخالفين.

